مشروع التطوير بدأ يحقق ثماره المرجوة

جامعة قطر تسعى لرفد المجتمع بكوادر مؤهلة لخدمة الاقتصاد الوطني

جامعة قطر

د. شيخة المسند:

إصلاحات أكاديمية تهدف لخدمة الطلاب

أ. د. شيخة المسند

د. عمر الأنصاري

د. عبدالعزيز البيومي

د. شيخة بنت جبر: خطوات جادة نحو اللامركزية الإدارية والمالية

■ الدوحة - قنا - تقرير
عبدالقادر موسى ■

يعد التعليم العالي إحدى الدعامات الرئيسية لتقدم المجتمعات ومن هذا المنطلق فقد اعتمدت جامعة قطر منذ انشائها عام 1973م المعايير المتميزة في اداء رسالتها باستخدام ارقى تقنيات المعلوماتية الحديثة ورفع فاعلية العملية التعليمية وتشجيع كل ما يؤدي الى تطوير اداء عضو هيئة التدريس مهنيا من خلال دعم البحث العلمي والمشاركة في المؤتمرات الدولية.

لقد انطلقت جامعة قطر عام 1973م بكلية التربية التي لم يتجاوز عدد طلابها 150 طالبا، وفي عام 1977 افتتحت كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية وكلية الشريعة والدراسات الاسلامية والقانون ثم كان التوسع فجاءت كلية الهندسة عام1980 تبعتها كلية الادارة والاقتصاد عام 1985 ثم كلية قطر التقنية، أما كلية الاداب والعلوم فنشأت بعد دمج كليتي الانسانيات والعلوم الاجتماعية مع كلية العلوم عام 2003م واطلق عليها بعد الدمج وصف «روح مشروع تطوير الجامعة» حيث تتسم تخصصاتها بالحيوية التي تحتاجها قطاعات واسعة اكاديمية وتنفيذية.

وقد بينت سعادة الدكتورة شيخة عبدالله المسند رئيس جامعة قطر ان مشروع خطة التطوير الطموحة التي اعتمدها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى قد وضع ثلاثة اهداف رئيسية للجامعة هي الاستقلالية والتطوير الاكاديمي والتطوير الاداري والمالي.

واشارت الدكتورة المسند في تصريح لوكالة الانباء القطرية «قنا» الى ان سمو الامير المفدى اصدر الصيف الماضي مرسوما بمنح الجامعة استقلاليتها وتم اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف منها انشاء مجلس الامناء برئاسة سمو ولي العهد الامين ليكون السلطة العليا للجامعة.

وبخصوص التطوير الاكاديمي اشارت سعادة الدكتورة شيخة عبدالله المسند الى التغيير الذي شهده اعضاء هيئة التدريس والطلاب فيما يخص الاصلاحات الاكاديمية، وقالت ان القرارات التي اتخذت بهذا الصدد تمت بعد بحث وتدقيق متأنيين استنادا الى المبدأ بان الاولوية تمنح للتطوير الذي سيؤدي الى تحديث برامج الجامعة الاكاديمية وان القواعد واللوائح الاكاديمية ستكون لصالح الطلاب.

واضافت تقول: «أردنا ضمان تخرج طالب جامعة قطر ليكون مسلحا بتعليم من الدرجة الاولى يؤهله لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين بالملكات الشخصية والتخصصية اللازمة لتحقيق النجاح في مستقبله العملي ومتابعة دراسته العليا ليكون عضوا نافعا للمجتمع وللانسانية»، وبينت انه من اجل هذا الهدف قامت الجامعة بترشيد برامجها الاكاديمية فيما يتعلق بنظام الساعات المكتسبة المطلوبة للتخرج وعدد التخصصات الرئيسية والفرعية المطروحة ونوعية البرامج البينية المطلوبة.

وبدورها اكدت الدكتورة شيخة بنت جبر آل ثاني نائب رئيس الجامعة للشؤون الاكاديمية في تصريح لوكالة الانباء القطرية «قنا» ان دمج كلية الانسانيات والعلوم كان امرا اساسيا لهذا الهدف بالاضافة الى انشاء كلية للقانون بعد فصل برنامج القانون عن كلية الشريعة، كما كان من القرارات الشاقة اتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع المستويات الاكاديمية للجامعة لتصل الى المستويات المقبولة عالميا في الجامعات التي تتبنى النظم والهياكل الاكاديمية نفسها مع الحرص ان تكون الاجراءات الجديدة لصالح الطلاب على المدى البعيد ولا تضرهم في المرحلة الراهنة.

كما اشارت الدكتورة شيخة بنت جبر آل ثاني إلى اتخاذ خطوات جادة نحو اللامركزية فيما يتعلق بالتغيير الاداري والمالي حيث منحت الكليات والاقسام المزيد من السلطات مع مطالبتهم بتحمل مسؤولية اعمالهم، فيما قامت الجامعة اداريا بانشاء مكاتب جديدة لتحسين كفاءة العمليات داخلها واهمها مكتب مدير الموارد البشرية والمدير المالي ومدير العلاقات الخارجية ومدير تكنولوجيا المعلومات، مؤكدة ان الهدف المحوري لهذه التغيرات ليس لرفع مستوى كفاءة الجامعة فحسب بل لجعل الحياة الجامعية تجربة اسهل وامتع واغنى لنا جميعا وبناء مجتمع جامعي قوي وفعال وسيتم تنفيذ خطة تطوير جامعة قطر في غضون عامين خلال عدة مراحل كانت الاولى منها في الخريف الماضي والثانية في الربيع والثالثة والرابعة سيتم تنفيذهما في السنة المقبلة.

د. الأنصاري: التخصصات الجديدة ستلبي حاجة سوق العمل

د. البيومي: حققنا الأهداف المرجوة للمرحلة الأولى للتطوير

وتم خلال المرحلة الاولى من عملية التطوير تغيير الهيكل الاداري والمسؤوليات والصلاحيات وتشكيل مجلس الامناء برئاسة سمو ولي العهد الامين اضافة الى استحداث مناصب ادارية جديدة كمساعدي نواب رئيس الجامعة وانشاء كليات واقسام جديدة بالاضافة الى لا مركزية السلطة واعطاء مسؤوليات لرؤساء الاقسام وبلورة استراتيجية للبحث الاكاديمي في الاقسام وطريقة التمويل بجانب الخطط العامة للبحث العلمي وتنفيذ نظام التقييم لاعضاء هيئة التدريس ووضع معايير استقدامهم وتطوير السياسات والاجراءات المالية واعداد مسودة اللوائح الاكاديمية.

أما المرحلة الثانية فقد تم خلالها تصميم المنهج الرئيسي للجامعة واعداد ورش عمل تدريبية على القيادة لمسؤولي الجامعة لتعليمهم آليات التواصل واعداد الموازنات واستقطاب اساتذة متميزين واجراء تقييم شامل لأعضاء هيئة التدريس ووضع الدليل الاكاديمي للجامعة وتحديث خطة رواتب ومكافآت موظفيها ووضع سياسات واجراءات البحث وانشاء قاعدة بيانات لمكتب البحث والتخطيط المؤسسي لتحديد الاولويات ووضع بروتوكول عملية التخطيط الاكاديمي.

وسيتم في المرحلتين الثالثة والرابعة 2005 و2006م الاستمرار في استقطاب الاساتذة والعلماء ووضع المنهج الرئيسي واجراء تدريب على التخطيط الاكاديمي وتشكيل مجلس هيئة التدريس وتنفيذ ورشة عمل تدريبية لرؤساء الاقسام.

وتقول الدكتورة هند جولو مدير ادارة الموارد البشرية بالجامعة في تصريح لوكالة الانباء القطرية «قنا» ان الجامعة تشهد تغيرا في ثقافتها وتوجهاتها نحو الشفافية واللامركزية والمشاركة في صنع القرار، ونوهت بانه لتحقيق هذه الاهداف فقد اعتمدت الجامعة سياسات جديدة في ادارات الموارد البشرية والمالية والمشتريات والعمليات بهدف تسيير آلية العمل الاداري والمالي بكفاءة وفاعلية اكثر تتوافق مع امتياز الاستقلال المالي والاداري الذي تتمتع به.

اما الدكتور عبدالعزيز البيومي امين سر مجلس الامناء فأوضح لـ «قنا» ان اللجنة العليا لمتابعة شؤون التطوير قامت بتقييم تطورات تطبيق خطة التطوير في اجتماعاتها الاخيرة ووجدت ان الجامعة حققت الاهداف المنظورة للمرحلة الاولى وتشمل تطوير الهياكل الادارية والمؤسسية وتحديد السلطات والمسؤوليات واصبحت جاهزة للبدء بتحقيق اهداف المرحلة القادمة.

وبالرغم من عمره القصير فقد تم في اطار المشروع انجاز الاستقلالية المالية والادارية ثم اعادة تشكيل الهياكل الادارية والاكاديمية بحيث تزيد فاعلية العمل الاداري وتدعم توجهات الجامعة اكاديميا هذا بالاضافة الى تشكيل مجلس الامناء وتعديل الرواتب لاعضاء هيئة التدريس ودعم البحث العلمي وتأسيس مكتب التطوير المهني لدعم تطور اعضاء هيئة التدريس المستمر وانشاء برنامج المتطلبات الاساسية الذي يزود الطالب بالمهارات اللازمة لتطوير الفكر الناقد والقدرة على العمل ضمن فريق والاستفادة من الامكانيات التكنولوجية وغير ذلك من المهارات التي تسلحه بالمعرفة اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل وخدمة مجتمعه بنجاح.

وتمنح خطة التطوير الاولوية للتطوير الذي سيؤدي الى تحديث البرامج الاكاديمية وان تكون اللوائح والقواعد الاكاديمية في صالح الطلاب، ولان البحث يحتل مكانة بارزة ومميزة في اطار خطة تطوير جامعة قطر ولتفعيل هذا الدور تم وضع استراتيجية متكاملة ترافقها خطة تنفيذية تضع الآليات والوسائل العلمية لتنفيذها وتحدد اهدافا قصيرة المدى لتحقيق الاهداف الاستراتيجية بعيدة المدى.

وفي معرض حديثه عن خطة التطوير اوضح الدكتور عمر الانصاري مساعد رئيس الجامعة لشؤون الطلاب ان من التخصصات الجديدة التي ستدرسها الجامعة في 2005 /2006 تخصص الهندسة الكيماوية الذي كان سابقا للطلاب فقط وتم فتحه الآن للطالبات وتخصص الهندسة المعمارية للطالبات وتخصص الصيدلة للطالبات وتخصص العلاقات الدولية للطلاب، مضيفا ان حاجة سوق العمل القطري تفرض مثل هذه التخصصات.

واشار بهذا الصدد في تصريح لـ «قنا» الى السنة التأسيسية التي سيتم تطبيقها للعام الثاني على التوالي في بعض التخصصات وقال ان الجامعة تقوم في بداية كل فصل دراسي بجميع الترتيبات اللازمة لإجراء اختبارات تحديد المستوى للطلبة المتوقع قبولهم في وحدة السنة التأسيسية بالجامعة كما هو الحال في كلية الهندسة وكلية القانون وكلية الادارة والاقتصاد والتخصصات العلمية في كلية الاداب والعلوم بالاضافة الى بعض التخصصات الادبية في هذه الكلية مثل الاعلام وعلم المعلومات واللغة الانجليزية وتخصص العلاقات الدولية. وبين ان التخصصات الجديدة التي طرحتها الجامعة مثل تخصص العلاقات الدولية وغيره من التخصصات تحتاج الى الدراسة حسب متطلبات سوق العمل وانه لابد من تخطيط اكاديمي بالنسبة للتوسع في أي تخصص أو اغلاقه، لافتا إلى ان الجامعة تتبنى هذه الفكرة وفق خطوات معينة فالتخصصات الجديدة تمر على محكمين عالميين في جامعات عالمية وعربية لها اسمها وشهرتها.

وتشمل خطة التطوير الشاملة ايضا قطاع المباني بالجامعة حيث سيتم خلال السنتين المقبلتين انشاء بعض المباني التي تساهم في عملية التطوير مثل المكتبة العامة والقاعات الدراسية ومجمع مراكز البحوث وكلية الادارة والاقتصاد ومبنى المطاعم الجامعية، كما ان خطة الهيكلة الجديدة وتطوير الاداء التدريسي والعلمي والعملي التي تنتهجها الجامعة جعلتها تتبنى مجموعة من الانظمة الجديدة التي تعينها على توجيه خططها التوجيه الامثل، ومن بين هذه الانظمة جاء رفع معدل الانذار الاكاديمي ليواكب هذا التطور ويتواكب مع خطة السير في الهيكلة الجديدة، وتم بالفعل تطبيق النظام الجديد مع بداية خريف 2005. لذا فإن جامعة قطر في اطار مشروع التطوير تسعى لكي تكون مجتمعا من مجتمعات التعلم يضم مجموعة من اصحاب الفكر الاكاديمي والمهني المرتبط بعمليات التعليم والتعلم، يقدرون جهود العمل البحثي الذي يستهدف خدمة الجامعة وعمليات تطوير الممارسات التعليمية بها وكذا خدمة المجتمع يتصفون بالقدرة على تبادل الافكار والعمل المشترك والحوار الفعال من خلال مناقشات مفتوحة ومناظرات، ويقدمون المبادرات الجديدة لتحقيق رسالة الجامعة واعداد الفرد للحياة المعاصرة والعمل المهني التخصصي والمواطنة الصالحة.

ولا شك ان الطلاب والطالبات سيستفيدون كثيرا في حياتهم العملية والمهنية من مشروع التطوير، فهم الفئة المستهدفة لهذا التطوير الشامل لكونهم يمثلون القوة المحركة والدافعة لتنفيذ الخطط الطموحة لمشروع التطوير، فبالإضافة لما سبق سيتم تزويدهم بمهارات المستقبل والتواصل الفعال والتفكير الناقد والابتكاري ومواصلة التعلم والتعامل مع المستحدثات التكنولوجية والتمكن من التواصل والتعامل مع المجتمعات الأخرى التي تشكل العالم على اتساعه في ظل تنوع الثقافات وتعدد المعارف.

وعقد مجلس الامناء برئاسة سمو ولي العهد الامين وكذلك اللجنة العليا للتطوير اجتماعات منفصلة ناقشا خلالها المسائل والاجراءات والتطورات ذات الصلة بتنفيذ مشروع التطوير في كافة المحددات والمجالات والقطاعات التي سيشملها، ومن المنتظر ان يتمحور العمل خلال العام المقبل حول التركيز على الطلاب وجعلهم جزءا فاعلا من مشروع التطوير وذلك من خلال مرحلتين الاولى تكون بعرض المشروع عليهم بينما تكرس المرحلة الثانية لجعلهم جزءا منه بحيث يكون للطالب دور فيما تفعله الجامعة.

وقد وجدت اللجنة العليا للتطوير ان جامعة قطر قد اتمت وبنجاح تام الانجازات المرتقبة للعام الاكاديمي 2005/2004م، فبالإضافة الى التغيرات الادارية والهيكلية والادارية التي نفذت في المرحلة الاولى فإن السياسات والاجراءات والعمليات الجديدة تمنح اعضاء هيئة التدريس والاداريين الادوات اللازمة لتنفيذ البرامج التي من شأنها تحسين العملية التعليمية ورفع مستوى ودور اعضاء هيئة التدريس خلال السنوات القادمة، وبالرغم من اهمية الخطوات التي انجزت حتى الآن فإن عمليات التطوير المقرر الانتهاء منها في اواخر عام 2006م ستستمر وتتنامى خلال المراحل القادمة وسيكون التركيز خلال المرحلتين الثالثة والرابعة من تنفيذ مشروع التطوير اللتين سيتم تنفيذهما خلال العام الأكاديمي 2005 /2006 على عملية التخطيط الاستراتيجي الذي من شأنه ان يحدد الاهداف الطموحة والمهمة التي ستحققها الجامعة خلال السنوات القليلة القادمة بما يقرب الجامعة عند تحقيقها بشكل كبير من رؤيتها ورسالتها كما اعتمدها مجلس الامناء.

ان التغيير المنشود كما ذكرت سعادة رئيس الجامعة عملية تدريجية وشاقة ولابد من مواجهة التحديات والتغلب عليها لاحداثه وهذا الأمر يتطلب الصبر والالتزام والجهد الجماعي، خاصة أن التطوير قائم على مفهوم التوازن بين السلطة والمسؤولية.